

أصدرت هيئة أسواق المال تقريرها السنوي الخامس عشر الخاص بالسنة المالية (2026/2025)، كما أصدرت في الوقت ذاته ثاني تقاريرها للاستدامة عن ذات السنة المالية. ويمثل إصدار التقرير السنوي للهيئة في أعقاب انتهاء سنتها المالية استحقاقاً قانونياً بفعل المادة رقم (25) من قانون إنشائها رقم (7) لسنة 2010، حيث تعرض فيه لأبرز مهامها المنفذة وإنجازاتها المنحققة في مختلف مجالات عملها: التشريعية والتنظيمية والإشرافية والتوعوية والإعلامية، وتلك المتصلة ببنية عملها الداخلية، وكذلك: في صعيد التعاون المشترك: محلياً وإقليمياً ودولياً، إضافة إلى بنائها المالية المتحصلة بتلك السنة المالية، وتوجهاتها لقدام السنوات سعيها منها لتحقيق رؤيتها في التوصل إلى ريادة في تطوير أسواق المال جاذبة وداعمة للاقتصاد الوطني.

وتجدر الإشارة إلى أن التقرير السنوي الأخير للهيئة